مكتب الشيخ الحبيب في لندن
The Office of Sheikh al-Habib in London

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله آل الله والعنة على أعدائهم أعداء الله

الإخوة القائمين في المؤتمر الإسلامي الكوازفي أدام الله توفيقهم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الذي أراه لحل الأزمة العراقية وتفريج كربة هذا الشعب المظلوم هو قيام دولة أمنية كمرحلة انتقالية مؤقتة لمدة عشر سنوات، وأجد هذه المدة ضرورية نظرا للأهوال التي تعصف بهذا البلد والتحديات والمخاطر التي تواجهه والدول والأحزاب والجماعات التي تتآمر عليه، ما يجعل مهمة هذه الدولة صعبة للغاية، خاصة وأنها ستضطلع بمهمة إعادة البنية التحتية المدمرة وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتنظيفها من الفساد، وكل ذلك من أعباء ومسؤوليات جسام - تقتضي مثل تلك المدة على الأقل.

والداعي لقيام هذه الدولة بهذا النظام واضح؛ وهو فشل الدولة الحالية وعدم ملائمة نظامها - الذي جاء به الاحتلال والأحزاب الفاسدة - للعراق بطبيعته وأوضاعه والظرف الزمني الخطير الواقع فيه. وغني عن البيان أنه كل فرد من أفراد الشعب - إلا المتسلطين والمستفيدين - ليس راضيا عن النظام الحالي، لأنه لم ينتج سوى استباحة الإرهاب للبلاد، وتقويض أركان الدولة ونهب مواردها وانهيار مقوماتها وشيوع البؤس والفوضى فيها. وإن الخسائر التي مُني بها العراق لا يمكن تعويضها، وأشدها إيلاما الخسائر في النفوس والأرواح. لذا بات ضروريا قيام نظام جديد يحافظ على ما تبقى من البلاد ويعيد بناءها على أسس متينة من الأمن والقوة والصرامة، بحيث تتمكن الدولة من المحاصصة المقيتة وتعدد الولاءات وسياسة إرضاء وتنفيع رؤوس الأحزاب والجماعات، وتكون قادرة على اتخاذ القرار والمضي في تنفيذه بسرعة وفاعلية وحزم دونما استعمال مفرط أحد في الداخل أو الخارج ودونما تحفظات ورقية شكلية.

PO Box: 864 Wembely - London HA9 1BL Tel: +44 (0) 2084510007 - (0) 07930888699
Web: www.alqatrah.org

وهدف هذه (الدولة الأمنية) ظاهر من عنوانها، وهو تحقيق أعلى مستوى من الأمن للبلاد، لا بتطهيرها من الإرهابيين داخل حدود التراب العراقي فحسب؛ بل بملاحقتهم خارج الحدود إذا اقتضى الأمر حتى تصفيتهم تماما، فيعود العراق قوة إقليمية لا تعادلها قوة. وبموازاة هذا الهدف هدف آخر، هو البناء والتعمير والتطوير بحيث يوضع العراق على طريق الحضارة والتقدم، لا أنه يبقى هكذا يتخلف ويتقهقر.

ليست إذن لهذه الدولة مهمة أساسية سوى الترجمة الفعلية لشعار (يد تقاتل ويد تبني)، ولذا فإنها غنية عن معرفة بما يمكن أن يفتعله الخصوم من جدل في هويتها ووجهتها: هل هي إسلامية أم لا؟ ديموقراطية أم لا؟ رئاسية أم برلمانية؟ مركزية أم فدرالية؟ إلى غير ذلك من إثارات جدالية لا طائل من ورائها إلا هدر الطاقة في جدل عقيم فيضيع الهدف الرئيسي. لهذه الدولة حينئذ جواب واحد: نحن في مهمة محددة مؤقتة بتفويض من الشعب، نقاتل لبسط الأمن؛ ونبني البلاد ما أمكن، ثم بعد تحقيق تلك الهدفين وعودة الاستقرار ودوران عجلة البناء والاقتصاد فللشعب أن يختار النظام الذي يرتضيه، بعدما نكون قد تركنا له جيشا موحدا قويا، وبنية تحتية متينة، ومؤسسات دولة حقيقية.

بطبيعة الحال؛ لعل تكون هذه (الدولة الأمنية) دولة مثالية لأنها بكل بساطة ليست دولة الإمام المعصوم عليه الصلاة والسلام، والمثالية لا يمكن أن تتحقق إلا في تلك الدولة الإلهية عجل الله ظهور صاحبها أرواحنا فداه. إنما الذي يمكن الجزم به أنه دولة بهذه الصيغة؛ منشغلة بملف الأمن وملف البناء والتعمير؛ لا تتلاعب بها الأحزاب تلاعب الكرة بالكرة؛ ولا تتعدد فيها المؤسسات المتناحرة، ذات طابع عسكري يفرضه على العاملين فيها الصرامة والحزم والانضباط بما تقتضيه العسكرية بطبيعتها.. مثل هذه الدولة بهذه الصيغة النظامية؛ يمكن الجزم بأن سلبياتها أقل وخسائرها أهون بالقياس إلى غيرها، إذا أخذنا بنظر الاعتبار وضعية العراق والمرحلة الصعبة التي يعيشها، والتي يحتاج فيها إلى قبضة حاكمة قوية. وأيا كان فإنه من الوضوح بمكان أنه البديل أهون وأنجع، وهو البقاء على النظام الحالي المختل أصلا، والسماح ببقاء هذه الطبقة السياسية المتعفنة التي أثبتت فشلها إلا في النهب والسلب وتدمير مقومات الدولة. لابد أن يقال للمؤلف: لقد أخذتم فرصتكم في إدارة البلاد لأكثر من ثلاث عشرة سنة حتى أوقعتموها في الخصيصة، كفى هذا يكفي، وقد آن الأوان لأن تعطى الفرصة لطبقة جديدة تدير البلاد، من ذوي الكفاءة والنزاهة والصرامة من العسكريين والمدنيين الأشداء. وليس ذلك ببدع في تاريخ الدول والشعوب المنكوبة، فكثيرا ما أعلنت حالة الطوارئ وتولى الجيش القيادة في المراحل الحرجة، كأن تكون الدولة خارجة من حرب مثلا وتحتاج إلى إعادة بناء لا يمكن معها فرصة الأمن والاستقرار إلا بالجوء إلى قوة الجيش،

فكيف لو كانت الدولة لاتزال في حرب على جبهات وجيشها أصلا ضعيف بسبب فساد القيادات السياسية ؟! وانها حينئذ تكون أحوج إلى هذه التولية حتى تتعافى وتلم شعثها وتجمع قواها ، وهذا أمر يكاد يكون بديهيا ولا ينكره إلا مكابر يتعامى عن الواقع أو يريد له الاستمرار لمصلحته الشخصية وإنه زاد عن دمار البلد ومآسي أهله المستضعفين.

إنه كل من وقف على تاريخ العراق يدرك دون شك أنه بغير حكومة ذات قبضة أمنية قوية لا يمكنه أن يستقر أو يأمن أو تنصلح أحواله. ولتحقيق هذا الهدف العظيم لابد أولا من توعية هذا الشعب وتوشيده ليدرك أن هنالك أولا وجلا ، وأن الفوضى والفساد والضياع ليس قدرا مقدورا للعراق. ثم لابد من المضي بخطوات تنفيذية تترجم هذه الإرادة الشعبية وتنتهي إلى قيام هذه (الدولة الأمنية) بما يتمشى مع القانون الأممي العالمي ، ليستحيل المشكلين تاليا في شرعية هذا الإجراء أو نزعة الثقة به. لذا يستحسن رسم (خارطة طريق) تتضمن التالي :

١- تشكيل قائمة انتخابية موسعة من مختلف شرائح الشعب تحت عنوان (الدولة الأمنية) لتخوض الانتخابات النيابية المقبلة لا لأجل الحكم أو المنافسة السياسية الدنيوية الرخيصة ؛ بل لأداء مهمة محددة هي الإعداد للعملية التحول أو الانتقال في نظام الدولة كما سيتبين ، وهذا متوقف بدوره على أنه تحوز هذه القائمة أغلبية ثلثي البرلمان ، فإنه حازتها فبها ؛ وإنه لم تحزها فلها أنه تسعى بإقناع كتلة أخرى فائزة بالانضمام لها لتحقق أغلبية الثلثين ويمكنه تحقيق المشروع ، وإن جمدت القائمة عضويتها للكيلا تتلوث بالعملية السياسية وتتضاءل في مقاعدها ، فتنتظر فرصة انتخابية أخرى يكون الشعب فيها أعلى وعيا وأكثر نضجا في تبني وتفعيل هذا المشروع الكبير.

٢- بعد امتلاك الأغلبية البرلمانية تشكل لجنة قانونية مهمتها الإعداد لتغيير النظام والدستور وطرح ذلك للاستفتاء الشعبي العام ، وأخرى تستدعي القيادات والنخبات الأمنية والعسكرية ليتألف منها أول طاقم حكومي ستعهد له المسؤولية بعد إعلان قيام (الدولة الأمنية) على أنه يجري ذلك كله بمشاورات واسعة تأخذ بالحسبان مباركة وتأييد المرجعية الدينية العادلة ، وعلى أنه يُنجز ذلك كله في فترة زمنية محددة لا تتعدى الثلاثة أشهر مثلا ، دونما التفات إلى إرضاء طائفة أو فئة أو حزب بتوزيع المناصب عليها ، فالاختيار إنما يقع على ذوي الكفاءة الأمنية والإدارية من أي طائفة أو فئة كانوا ، رضي من رضي وسخط من سخط. والعقد الاجتماعي الذي يبدأ مع عهد (الدولة الأمنية) يقع الجميع على أساس المساواة في المواطنة.

٣ - يعرضه الأمر تالياً على الشعب في استفتاء عام لإقراره والبدء بتنفيذه، منطوقه : « هل توافقه على التعديلات التي أقرها مجلس النواب لقيام (الدولة الأمنية) بصفة مؤقتة لمدة عشر سنوات ؟ ».

٤ - تتولى الحكومة الأمنية زمام الأمور مع حل البرلمان نفسه، وتقوم بدمج جميع فصائل وقطاعات الجيش الشعبي بالقوات المسلحة النظامية، بحيث يكون للدولة جيش قوي موحد. كما تصدر قراراتها بعودة الخدمة الإلزامية، وتشكيل المحاكم العسكرية، وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية في مناطق الحرب وحدود الاستقرار، وتعيين المسؤولين العسكريين المشرفين على سائر وزارات ومؤسسات الدولة بما فيها الخدمية والإنشائية منها ؛ للقضاء على الفساد الإداري والرشوة والجمود وغير ذلك من آفات يحكم القضاء عليها بالخرم العسكري.

٥ - تحرر الدولة الاقتصاد العراقي من القيود البيروقراطية والكوابح التي تكبله، بحيث لا يكون عائقاً أمام البناء والتعمير والاستثمار والتصنيع، ويجري كل ذلك بسهولة ويسر ومرونة. بل تقدم القوات المسلحة الدعم البشري والعملي في هذا المضمار مجاناً إذا امتنعت الحكومة بجدوى مشروع من المشاريع الكبرى التي تخدم التطور، كإنشاء المدن والمساكن وشق الطرق والجسور وإقامة المصانع وتهيئة المزارع ونحو ذلك، فتأمر قطاعات الاحتياط والتعبئة والإعداد ونحوها بالمساهمة في تلك المشاريع المعلقة بغية تسريع إنجازها. كما تقلص الدولة الرواتب والامتيازات المالية الممنوحة للمسؤولين إلى أقصى حد، وتضرب بيد من حديد على الفساد والمفسدين، وتوزع الثروة على مستحقيها من العاملين في القوات المسلحة والوزارات والمؤسسات وإلى جانب المتضررين والمنكوبين والمقعدين والأرامل واليتامى والمستضعفين، بحيث لا تسمع شكوى واحدة من جائع أو مريض أو متضرر من قلة أو تأخر الرعاية الحكومية. ومعنى أنه إذا دار الأمر بين معاناة المسؤول ومعاناة المواطن البسيط ؛ فليكن الأول، فالمسؤولية ورفعة المنصب تقتضيان التضحية. لا يتأخر فلا صرف رواتب المحتاجين في هذه الدولة، ولا يتأخر صرف رواتب الوزراء والمسؤولين الكبار إذا اقتضى الأمر.

هذه ملامح (الدولة الأمنية) التي سألتم عنها. وبقي أن نشير إلى أمور هي :

أ - أن مشروعية هذه الدولة من الناحية الدينية مبنية على قاعدة أن (الميسور لا يترك بالمعسور) وأنه (لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح به ويستراح من فاجر) كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه صلوات الله في نهج البلاغة، وسبق أن فصلناه في محاضراتنا بعنوان (دولة الأكارم). نعم ؛ كلما اقتربت هذه (الدولة الأمنية) المرتقبة باهتمام مباركي الدين وتعاليم أهل البيت الطاهرين عليهم صلوات الله ؛

كلما كانت ذلك أجدر بنجاحها وعزتها ونصرها، فإنه «من تمام تمام الدين قتال» و«من أجل سنام الغضب لله قوي على قتل أعداء الحافظ» كما قال إمامنا علي عليه السلام. وأيضاً كما؛ فإنه مبنى هذه الدولة ومقاصدها لا يتعقدى ما ذكرناه من أنه لها يدين تقاتل بإحداهما وتبني بالأخرى، وهذا كله على سبيل الاضطرار، وهي خير من إبقاء حالة الفوضى والفتنة والضعف، لذا فإنها - من الناحية الدينية - محل إجازة وترحيب بالنظر إلى هذا الواقع الذي أجبع الناس إليه قهراً. وقد جاء في الأثر الشريف: «سلطان ظلوم خير من فتنة تدوم». ومن جانبنا متى رأينا من هذه الدولة زيغاً أو انحرافاً خاصاً عن مقاصدها أو فشلاً؛ سحبنا تأييدنا لها. أما بعدما تنتهي من مهمتها وتنقضي السنوات العشر؛ فلكل حادث حديث في شأنه المطروح كصيغة حكم من جانبنا.

ب - للشعب خلال هذه السنوات العشر مراقبة أداء الحكومة، حتى إذا رأى أنها لا تبالي البلاء الجسيم وأراد تغييرها أن يستفتي نفسه، وذلك بجمع تواقيع عشرة آلاف مواطن مثلاً وتقديمها للمحكمة الدستورية عليا لتستوفي بعدئذ إجراء استفتاء شعبي عام على التغيير، هذا إن تطلب الأمر مثل هذه الخطوة، وإلا فإن الأولوية هي للمضي في تحقيق مقاصد الدولة الضرورية التي لا يختلف عليها أحد؛ على أساس من القناعة بما تحققه وتحققه، فليس الأمر عرضة للتنافس السياسي والحد والانتهازية، و(الدولة الأمنية) هذه ينبغي أن تكون فوق هذا كله.

جـ - في ما يخصكم في المؤتمر الإسلامي الرافضي؛ فإن دوركم في قيام (الدولة الأمنية) لا يتعدى التوعية الجماهيرية بضرورتها وشرح تفاصيلها ومباركة من يتبناها ودعمه بتوجيه الجماهير إليه ليحققه المشروع على بركة الله تعالى. أما المشاركة العملية في تأسيسها بخوض الانتخابات أو تولي المناصب بعدئذ فهو أمر محظور، لما تعلمونه من تراثنا القديم بمنع جميع المنتسبين إلينا من تعاطي العمل السياسي. وإن لهم أن يتخذوا موقفاً سياسياً أو يدعموا فكرة أو عملاً أو يباركوه انطلاقاً من مبادئنا الإسلامية الرافضية وبحسب ما تقتضيه وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما المشاركة العملية فلا، لكي يبقى الجميع في مأمن من قذارات السياسة إن شاء الله. والمؤتمر الإسلامي الرافضي إنما هو (جماعة ضغط) بالأساس، لا حزباً سياسياً. وعليه؛ فمن يكون من أعضاء المؤتمر راغباً بالمشاركة العملية المباشرة في مشروع (الدولة الأمنية) فيتوجب عليه أولاً تقديم استقالته، وله بعدئذ أن يحظى ببركاتنا وداعمتنا ما أمكنه، وما بقي تطلعاً على المنهاج المنير إن شاء الله تعالى.

وفقكم الله وأنار بصائركم. والسلام.

الأحد لست بقين من ذي الحجة لسنة سبع وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية الشريفة وهو يوم المباهلة والتصدق بالخاتم.

ياسر الحبيب